التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية للفترة من 1990 إلى 2020

Foreign trade and economic growth in Algeria
Econometric study for the period from 1990 to 2020

عوار عائشة [1]

أستاذة محاضرة أ /MIFMA/ جامعة تلمسان

aichaaouar@yahoo.fr

طهراوي أسماء [2]

أستاذة محاضرة أ /MECAS/ جامعة تلمسان

Tahraouiasma2019@gmail.com

أوبختي رشيدة [3]

أستاذة محاضرة أ/MIFMA/ جامعة تلمسان

raoubekhti@yahoo.fr

تاريخ الاستلام : 01.02.2022 ,تاريخ القبول :01.12.2021 ,تاريخ النشر:06.06.2022

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2020 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، لتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي كمتغير ممثل للنمو الاقتصادي، الصادرات والواردات كمتغيرين ممثلين للتجارة الخارجية.

توصلت الدراسة لوجود أثر ايجابي ومعنوي للصادرات والواردات على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة في الأجلين القصير والطويل على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL، الجزائر.

تصنيف JEL: C5، F1، O4.

Abstract:

This study aims to measure the impact of foreign trade on economic growth in Algeria over the period from 1980 to 2018 using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL), to achieve this goal we have relied on the following variables: gross domestic product as a representative variable of economic growth, exports and imports as a representative variables of foreign trade.

[1] المؤلف المراسل

The study found that there are a positive and significant effect of exports and imports on economic growth in Algeria during the study period in the short and long terms.

Keywords: foreign trade, economic growth, ARDL model, Algeria.
Jel Classification Codes: C5, F1, O4.

مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية من الناحية التاريخية الأقدم وتعكس العلاقات الاقتصادية بين الاقتصاديات الفردية وهي جزء من العلاقات الخارجية لأي بلد. كما أنها من القطاعات الحيوية في أي مجتمع سواء كان ذلك المجتمع ناميًا أو مجتمعات متطورة، كما تساعد في توسيع القدرة التسويقية من خلال فتح أسواق جديدة لمنتجات الدولة وتساعد في زيادة رفاهية البلاد من خلال توسيع قاعدة الخيارات في مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام .

الجزائر كغيرها من الدول تأثرت بالتطورات العديدة التي مر بها الاقتصاد الجزائري من مرحلة التخطيط المركزي إلى مرحلة الانتقال نحو الاقتصاد الحر والانفتاح على الاقتصاد العالمي، هذه الأخيرة ميزتها جملة من الإصلاحات الاقتصادية معتمدة بذلك على المؤسسات النقدية والمالية الدولية من خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، هذه الإصلاحات الاقتصادية ساهمت في تخطي الإنزلاقات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1986إلى غاية سنة 1998لتعرف بعد ذلك الجزائر استقرار في الوضعية المالية والنقدية إلى غاية سنة 2014هذه الوضعية ناجمة عن ارتفاع عائدات المحروقات.

كما قامت الجزائر بإرساء عدة تغييرات على مستوى هياكلها الإستراتيجية و خاصة الاقتصادية منها، سعيا منها لتحرير تجارتها الخارجية و الرفع من قدراتها التنافسية من أجل مواجهة المنافسين الحاليين والمحتملين خاصة أنها على مقربة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ،كما قامت بإصدار جملة من القوانين قصد تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات و الاستفادة من برامج الدعم و التعاون الدولية الموجهة لها ، فالشراكة الأجنبية تعد هي الأخرى من بين الأساليب القادرة على الرفع من تنافسية المؤسسات الجزائرية من خلال تطوير المعرفة و اكتساب التكنولوجيا الحديثة و تمكينها من الدخول للأسواق العالمية بسهولة. تأتي هذه الدراسة بالارتكاز على التجربة الجزائرية لدراسة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1990 إلى 2020 ومن ثم تتلخص إشكالية الدراسة في الآتي: **:ما مدى تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

انطلاقا من إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضيتين الآتيتين:

- تؤثر الصادرات تأثيرا إيجابيا ومعنويا على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير والطويل.
- تؤثر الواردات تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير والطويل.

للإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا في موضوعنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والمنهج القياسي الكمي في الجانب التطبيقي باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة الزمنية 1990-2020.

1- واقع التجارة الخارجية في الجزائر:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، بحيث يرى عدد من المفكرين بأنها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي

حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد، كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها بواسطة عمليات التصدير والاستيراد. وهي تعرف بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة"[1]. كما عرفت التجارة الخارجية بأنها "الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة و المعاملات

[1] السيد محمد أحمد السريتي (2009)، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص8.

التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، وتنشأ بين الأفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة"[1].

من المعروف تاريخيا، أن تزايد ونشأة التجارة الخارجية وازدهارها جاء مع تزايد مبدأ التخصص وتقسيم العمل وظهور الثورة الصناعية في انجلترا والتوسع في الاكتشافات الجغرافية وتزايد طرق المواصلات وتقدم وتطور وسائل الاتصال ومع تزايد الحاجة إلى المزيد من الإشباع لدى الأفراد في الدول المختلفة كلها عوامل أدت إلى ظهور وتزايد أهمية التجارة الخارجية، ويمكن أن تبرز أهمية التجارة في النقاط التالية[2]:

-زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق التخصص في السلع التي للدولة ميزة نسبية وتنافسية وبالتالي زيادة الدخل القومي وزيادة الرفاهية.

-تسمح التجارة الخارجية لكل دولة في الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوفر وسائل إنتاجها لديها، أما لعدم توفر الظروف الملائمة، أو لعدم توفر الإمكانيات التي تسمح بإنتاجها.

-القدرة على الحصول على التقنية والتكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، عن البلاد المتقدمة تكنولوجيا.

-القدرة على الاستعانة بالأيدي العاملة والخبرات الأجنبية لان تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي يحتاج إلى كوادر فنية ماهرة، وقد تكون غير متوفرة بالبلد.

-القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر واستيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية.

-إن التجارة الخارجية تقوم على أساس توفير سلع لا توجد في الدول التي تستوردها وتصدير سلع يحتاجها الآخرون (عوامل إنتاج رؤوس الأموال)، على أن تكون تلك السلع وغيرها يمكن شراؤها من الخارج بأسعار تقل بكثير مما يمكن أن يكون عليه سعرها لو اتجهت محليا.

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه العملية التي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية في البلد نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية أو تطور تقنية الإنتاج[3].

إن تحليل واقع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر يتطلب منا معرفة حجم الصادرات و الواردات ووضعية ميزانها التجاري، وتبيان تطور التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهو ما يوضحه الشكلين التاليين:

[1] جميل محمد خالد (2014)، أساسيات الاقتصاد الدولي، بدون طبعة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ص217.
[2] عبد المطلب عبد المجيد (2001)، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، ص375، 376.
[3] كامل علاوي، محمد الفتلاوي، حسن لطيف، كاظم الزبيدي (2013)، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، ص281.

شكل.1 تغير رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2020)

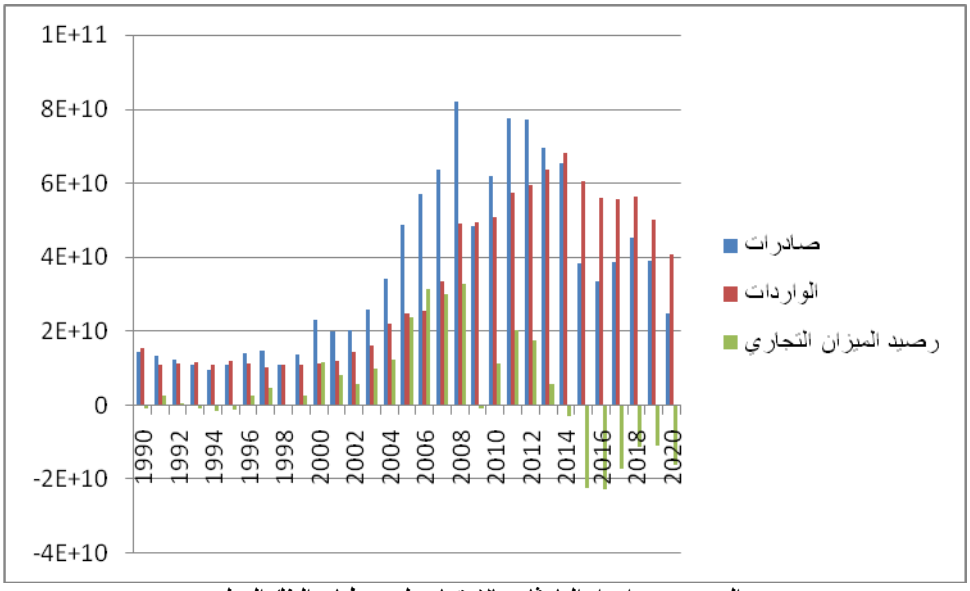

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

إن رصيد الميزان التجاري حقق فائضا مستمرا خلال الفترة 2000 –2008 أين بلغ أعلى قيمة تقدر بـ 40.59 مليار دولار، ويرجع هذا الفائض في الميزان التجاري إلى زيادة الصادرات بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، هذا الارتفاع في الصادرات صحبه نمو مستمر في الواردات أين بلغت 38 مليار دولار سنة 2008 هذا بسبب التوسع الكبير في استيراد مواد التجهيز، لضرورة إنهاء برامج الاستثمار العمومي خلال هذه المرحلة، ليسجل سنة 2015 عجز في رصيد الميزان التجاري بقيمة 18.08 مليار دولار بسبب انخفاض في حجم الصادرات، يستمر هذا العجز خلال السنوات الأخيرة 2017، 2018، 2019، 2020.

2- الدراسات السابقة:

تطرقت العديد من الدراسات والأبحاث لدراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، سنحاول خلال هذا البحث عرض أهمها:

2-1 دراسة(غطاس، 2015)[1]، حاولت تقييم أثر تحرير التجارة الخارجية على نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2011)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ، وتوصلت نتائج البحث بوضوح إلى أنه للانفتاح التجاري أثرا إيجابيا على التنمية الاقتصادية، تحديدا على :نمو الناتج المحلي الإجمالي، تحسين الصادرات و الواردات الحقيقية المؤدية بدورها إلى النمو الاقتصادي كما أن عملية التحرير لها تأثيرات أخرى جانبية على الاقتصاد الوطني، أهمها التضخم.

2-2 دراسة (جابر أبو جامع، 2016)[2]، حاولت استقصاء أثر النمو في مكوني التجارة الخارجية، الواردات والصادرات السلعية والكلية على كل من النمو الاقتصادي والتنمية، كما وتفحص طبيعة السببية بين كل من الواردات والصادرات وكل من النمو الاقتصادي ومؤشر التنمية (الدخل الفردي). أظهرت الدراسة أثرا معنويا ملحوظا للنمو في الواردات على النمو في النشاط الاقتصادي

[1] عبد الغفار غطاس، محمد زوزي، عبد الوهاب دادن (2015)، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)، مجلة الباحث، عدد15، ص283- 291.

[2] جابر أبو جامع (2016)، اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين: 1995- 2014، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 30، ص1848- 1876.

بينما لا يؤثر النمو في الصادرات معنويا على النشاط الاقتصادي. كما وتظهر أثرا إيجابيا معنويا للواردات على الناتج المحلي الإجمالي للفرد. وبشكل بارز يظهر فحص جرانجر للسببية وجود سببية في اتجاه واحد من الواردات الكلية على النمو الاقتصادي، ومن الدخل الفردي على الواردات الكلية.

2-3 دراسة(KARAGÖL، KAVAZ)[1]، تهدف إلى فحص العلاقة بين التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد) والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية ربع السنوية لتركيا بين عامي 1987 إلى 2017. من أجل فحص هذه العلاقات تم تطبيق عدد من الأساليب الاقتصادية القياسية ، أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة كما أظهر اختبار السببية وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والاستيراد في تركيا و علاقة سببية أحادية الاتجاه طويلة المدى من النمو الاقتصادي إلى التصدير في تركيا.

2-4 دراسة (نصير وآخرون، 2019) ، الهدف منها هو التعرف على دور ومكانة التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي لدولة الجزائر خلال الفترة :1970 -2017 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على مورد وحيد منذ الاستقلال 1962 وهو قطاع المحروقات ، مع ضعف الهيكل الاقتصادي لقطاع التجارة الخارجية في ظل تطبيق النظام الاشتراكي من خلال حماية التجارة الخارجية ، إلا أن الحكومة الجزائرية أقرت حرية التجارة الخارجية وفق قانون نقد والقر ض سنة 1990، لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي .

2-5 دراسة (قريبي وآخرون)[2]، بحثت هذه الدراسة في أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)، وقد بينت الدراسة أهمية التجارة الخارجية وتأثير المبادلات الدولية على عملية النمو الاقتصادي، حيث خلصت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من المتغيرات التفسيرية .

2-6 دراسة (بكريتي، ودان)[3]، عالجت هذه الدراسة قياس أثر التجارة الخارجية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية(1990، 2018)، أسفرت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين متغيرات التجارة الخارجية والممثلة في الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي. حيث أن زيادة الصادرات بـ 10% تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 8,1 % في المدى الطويل، مما يثبت فعالية التجارة الخارجية في تعزيز النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

2-7 دراسة (Farag et all)[4] سعت إلى التحقق من العلاقة السببية قصيرة وطويلة المدى بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة من 1990 – 2017 استخدمت هذه الدراسة اختبار (Johansen) للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (VECM) واختبار wald، توصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في ليبيا كما أن هناك علاقة سببية قصيرة المدى تمتد من الصادرات والواردات نحو النمو الاقتصادي.

3- الدراسة القياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر:

من أجل تحقيق هدف الدراسة سيتم اعتماد منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL Autoregressive (Distrubited Lag)

[1] Erdal Tanas KARAGÖL & İsmail KAVAZ (2018), The effect of foreign trade on economic growth:The case of Turkey, Turkish Economic Review, Volume 5, Issue 4, P387-401.

[2] ناصر الدين قريبي، بوحفص حاكمي، فيصل بشرول (2020)، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2016)، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد10، العدد1، ص157- 174.

[3] بكريتي، بومدين، ودان بوعبد الله، (2021)، قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد: 11، العـــدد: 01، ص 366 -385.

[4]Fouzi Salih Farag, Rossazana Ab-Rahim & Khairil-Annuar Mohd-Kama (2021), "Foreign Trade and Economic Growth Relationship: Empirical Evidence from Libya", International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol. 1 1 , No. 4, P181-190.

لدراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل بناءا على مجموعة من البيانات المتاحة حول متغيرات الدراسة.

1-3 نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL:

وضع بيرسون منهجية الانحذار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL عام 2001[1] والذي لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند نفس المستوى مثل اختبار التكامل المشترك لجوهانسن وجرانجر وإنما يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلسلة الإحصائية إذا كانت مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول أو مزيج بينهما بشرط ألا تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الثاني، كما يمكن استخدام هذا النموذج في حالة سلسلة زمنية قصيرة (في حالة صغر حجم العينة) إلى جانب هذا تعتبر نتائج تقدير المعلمات في الأجل الطويل أكثر دقة من الطرق الأخرى للتكامل المشترك كما يمكن قياس العلاقة في الأجل القصير بين متغيرات النموذج من خلال نموذج تصحيح الخطأ.

يتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وفق الخطوات التالية:

- اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds Test
- تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل
- اختبار نموذج تصحيح الخطأ.

2-3 متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: تم التعبير عن النمو الاقتصادي بمتغير الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بالرمز GDP.

المتغيرات المستقلة: تم التعبير عن التجارة الخارجية بمتغيرين وهما الصادرات نرمز لها ب EXP والواردات رمزها IMP.

3-3 فترة الدراسة ومصادر البيانات:

من خلال هذه الدراسة سنستخدم بيانات سنوية عن الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2020، حيث تم تجميع البيانات للمتغيرات محل الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي (World Development Indicator).

4-3 نموذج الدراسة:

استنادا إلى الدراسات التجريبية السابقة وبعد تعيين متغيرات الدراسة سيتم تقدير النموذج القياسي التالي:

$$GDP= f(EXP, IMP)$$

تتمثل الصيغة الرياضية للنموذج فيمايلي:

$$GDP= \alpha + ß1\ EXP + ß2\ IMP + \varepsilon_t$$

حيث α، ß1، ß2 تمثل معلمات النموذج المراد تقديرها و ε_t يمثل الخطأ العشوائي.

5-3 اختبار جذر الوحدة: (Unit Root Test):

يعتبر اختبار جذر الوحدة المرحلة الأولى لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة درجة تكاملها وسنعتمد في هذا البحث على اختباري ديكي فولر الموسع (ADF)[2] وفيليبس بيرون (PP)[3] للكشف عن درجة تكامل هذه المتغيرات، النتائج مدرجة في الجدول التالي:

جدول 1. نتائج اختبار جذر الوحدة

المتغيرات	اختبار ديكي فولر الموسع ADF	اختبار فيليبس بيرون PP	درجة التكامل

[1] Pesaran, M., Shin, Y., & Smith, R. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal applied economic , 16, P289-326.

[2] Dickey, D. A., & Fulle, W. A. (1979). Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root. Journal of the American Statistical Association , 74 (366), P 427–431.

[3] Phillips, P. C., & Perron, P. (1988). Testing for a unit root in time series regression. Biometrika , 75 (2), P335-346.

	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	
I(0)	-3.894 (0.0059)	-10.835 (0.0000)	-3.934 (0.0054)	-0.4.879 (0.0006)	**GDP**
I(0)	-4.570 (0.0011)	-6.138 (0.0000)	-4.605 (0.0010)	-2.996 (0.0466)	**EXP**
I(1)	-3.109 (0.0369)	-0.301 (0.9868)	-3.247 (0.0272)	-2.200 (0.2103)	**IMP**

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات EVIEWS 9

من نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا أنه لا يمكن رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة بالنسبة للمتغيرات GDP و EXP لان القيمة المحسوبة أقل من القيمة الحرجة عند المستوى 5% في حين أصبحت مستقرة عند الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أما بالنسبة للمتغير IMP تميز بالسكون عند المستوى، ومن هذا المنطلق يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك للإبطاء الموزع ARDL في الخطوة التالية.

6-3 تحديد درجة الإبطاء المثلى:

قبل تقدير النموذج لابد من تحديد عدد المتأخرات الزمنية المثلى كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 2. نتائج تحديد درجة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: GDP2 EXP2 IMP2						
Exogenous variables: C						
Date: 09/15/21 Time: 23:41						
Sample: 1990 2020						
Included observations: 29						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	53.24037	NA	6.28e-06	-3.464853	-3.323409	-3.420555
1	169.0539	199.6785*	3.99e-09*	-10.83131*	-10.26553*	-10.65411*
2	176.2157	10.86614	4.64e-09	-10.70453	-9.714420	-10.39444
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: مخرجات EVIEWS 9

استنادا إلى الجدول أعلاه نجد أن معظم المعايير قد اختارت درجة التباطؤ بفترة واحدة.

7-3 اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds Test :

سنقوم باختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك أي علاقة توازنية طويلة الأجل حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم 3 أن قيمة الاختبار F-statistic قد بلغت 4.27 وهي أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند مستويات معنوية 1%، 2.5%، 5%، 10% وهذا يؤكد وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل.

جدول 3. نتائج اختبار الحدود Bound Test

Test Statistic	Value	K
F-statistic	48.45732	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5

المصدر: مخرجات EVIEWS 9

8-3 تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل:

لقد أشارت النتائج السابقة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة سنقوم بتقدير المعلمات في الأجل الطويل للنموذج، أشارت النتائج إلى ما يلي:

جدول 4. نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXP2	0.174837	0.057639	3.033296	0.0056
IMP2	0.660369	0.056623	11.662463	0.0000
C	2.666189	0.324549	8.215066	0.0000

المصدر: مخرجات EVIEWS 9

يتضح لنا من خلا ل نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، حيث أن زيادة الصادرات بنسبة 1 % تقابلها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة17% أو بمعنى أن النمو الاقتصادي يتأثر ايجابيا بالصادرات في حين جاءت العلاقة بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر هي الأخرى موجبة ومعنوية، حيث أن الزيادة في الواردات بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 66%، هذه النتيجة تتماشى مع النظرية الاقتصادية وذلك نظرا لطبيعة الصادرات الوطنية الذي يشكل النفط غالبيتها ويلعب دورا مهما في تحديد الناتج المحلي الإجمالي خاصة وأنها تفتقر لقاعدة إنتاجية متنوعة تساهم في التخفيف من نسبة الاعتماد على القطاع النفطي، حيث يتم توجيه النسبة الكبيرة من الدخل في تلبية المواد الاستهلاكية بدل استخدامه في استيراد السلع التكنولوجية الحديثة أو استغلاله في عمليات إنتاجية تساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

9-3 تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ):

الجدول التالي يوضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

جدول 5. نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXP2)	0.291767	0.021231	13.742720	0.0000
D(IMP2)	0.148882	0.045757	3.253746	0.0033
CointEq(-1)	-0.303868	0.030121	-10.088238	0.0000

المصدر: مخرجات EVIEWS 9

تظهر نتائج تقدير المعلمات في الأجل القصير أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند مستوى 1% وهو ما يؤكد قوة ومصداقية العلاقة طويلة الأجل، وبالتالي يمكننا القول أن 30% من الأخطاء قصير الأجل يمكن تصحيحها خلال سنة من اجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل، كما يلاحظ أيضا من خلال الجدول أن نتائج التقدير في الأجل القصير جاءت متوافقة هي الأخرى مع النظرية الاقتصادية بالنسبة لمتغير الصادرات إذ أن معامل الصادرات له أثر ايجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 1% أو بعبارة أخرى أن ارتفاع الصادرات بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 30%، أما معلمة الواردات جاءت موجبة ومعنوية تتعارض مع الواقع الاقتصادي.

الخاتمة:

يرتكز موضوع الورقة البحثية على التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، وعلى ضوء ما توفر لدينا من معطيات حول التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ووفقا لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن بعض المتغيرات ساكنة عند المستوى (الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات) والبعض الآخر مستقر بعد أخذ الفروق الأولى (الواردات) وبالتالي يمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك (ARDL).
- وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار الحدود (Bound Test)
- وجود أثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل خلال فترة الدراسة هذه النتيجة تنسجم مع الواقع الاقتصادي حيث تبين دور عوائد النفط في تحفيز وتشجيع النمو الاقتصادي في الجزائر ذلك لان معظم صادراتها بترولية وضعف تنويع القطاع التصديري خارج المحروقات.
- معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند مستوى دلالة 1% تساوي قيمته 0.30 مما يدل عل أن 30 % من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها خلال سنة من أجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل.

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة الاهتمام بتنويع الصادرات خارج المحروقات لتنويع مصادر الدخل الوطني وذلك بالاعتماد على قطاعات بديلة منتجة كالفلاحة والصناعة وإزالة العقبات والقيود التي تواجه التجارة الخارجية
- الاستفادة من تجارب الدول في مجال تطوير الصادرات مثل التجربة الصينية
- تشجيع الاستثمارات في القطاعات التحويلية وكذا القطاعات غير النفطية للتقليل من الاعتماد على الصناعات الاستخراجية
- السّعي نحو الانضمام للمؤسسات والهيئات الدولية للاستفادة من الفرص والتسهيلات التي تمنحها هذه الأخيرة للبلدان النامية في مجال الدخول إلى الأسواق الدولية.

قائمة المراجع :

- السيد، محمد.، أحمد، السريتي. (2009)، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- بكريتي، بومدين.، ودان، بوعبد الله. (2021)، قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد: 11، العـــدد: 01، 2021 ،ص 366 -385.
- جابر،أبو جامع. (2016)، اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين: 1995- 2014، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 30، ص1848- 1876.
- جميل، محمد خالد. (2014)، أساسيات الاقتصاد الدولي، بدون طبعة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- عبد المطلب، عبد المجيد. (2001)، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، القاهرة.
- غطاس، عبد الغفار.، زوزي، محمد.، ددان،عبد الوهاب. (2015)، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)، مجلة الباحث، عدد15، ص283، 291.

- قريبي،ناصر الدين.، بوحفص،حاكمي.، بشرول،فيصل. (2020)، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2016)، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد10، العدد1، ص(157، 174).
- كامل، علاوي.، محمد، الفتلاوي.، حسن، لطيف.، كاظم، الزبيدي. (2013)، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان.
- نصير، أحمد.، زين، يونس.، غانية، نذير. أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة (1970 -2017)، ملتقى الدولي الثالث إدارة الأعمال، مالية و الاقتصاد المستدام، جامعة Polydisciplinaire à Larache-Maroc.
- Dickey, D. A., & Fulle, W. A. (1979). Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root. Journal of the American Statistical Association , 74 (366), P 427–431.
- Fouzi, Salih Farag., Rossazana, Ab-Rahim., Khairil, Annuar Mohd-Kamal. (2021), "Foreign Trade and Economic Growth Relationship: Empirical Evidence from Libya", International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol. 1 1 , No. 4, P181-190.
- Pesaran, M., Shin, Y., & Smith, R. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal applied economic , 16, P289-326.
- Phillips, P. C., & Perron, P. (1988). Testing for a unit root in time series regression. Biometrika , 75 (2), P335-346.